النفوذ الصيني لن ينحسر من شمال أفريقيا في القريب العاجل

سارة يركس
باحث أقدم
في مركز كارنيغي للسلام

وطدت الصين تواجدها في شمال أفريقيا خلال العقد الماضي، وبينما تبقى أوروبا الشريك الاقتصادي الأساسي لشمال أفريقيا، إلا أن الصين استفادت من تراجع النفوذ الغربي في المنطقة، حتى أن استيلاء الرئيس التونسي مؤخرًا على السلطة وانتزاعها من البرلمان ورئيس الوزراء التونسي لم يحدث رد فعل يذكر من الجانب الأوروبي. إن نهج الصين الذي لا يتدخل في السياسات الداخلية، على عكس النهج الأميركي والأوروبي الذي يركز على حقوق الإنسان والحكم الرشيد، يجعلها شريكًا مميزا لقادة شمال أفريقيا.

وفي الوقت نفسه، فإن الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة، كونها تقع على مفترق طرق ما بين أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب البحر المتوسط، تجعلها منطقة مهمة لأجندة الصين التوسعية، ولكن لا يقدم أي من ذلك أي فائدة تذكر لسكان المنطقة.

وتنتهج بكين نموذجًا تنمويًا في المنطقة يجده قادة المنطقة جاذبا، وخاصة هؤلاء القادة الذين يزداد نفورهم من النمط الغربي الديمقراطي، وهو نموذج يزاوج بين الفوائد الاقتصادية والسُلطوية، ولكن حتى تلك الفوائد الاقتصادية قد تتلاشى قبل وصولها إلى قاعدة الهرم أو إلى عامة الشعب. بالإضافة إلى ذلك، تم انتقاد الاستثمارات الصينية في مناطق أخرى لأنها خلقت شكلاً من أشكال الاعتماد على الدين، والتي لا تستطيع دول شمال أفريقيا تحمله، بسبب معاناتها من تراكم الديون.

ولا يوجد جانب يعكس اهتمام الصين بشمال أفريقيا أكثر من مبادرة الحزام والطريق الرئيسية، فقد وقعت الصين على اتفاقيات مبادرة الحزام والطريق مع كل دولة من دول شمال أفريقيا، وتشمل مبادرة الحزام والطريق على مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والمساعدة الفنية والشراكات الثقافية وتيسير التجارة، كما تحرص الصين على الحصول على حصة من النفط والغاز الجزائري والليبي.

وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول للجزائر في عام 2013، متجاوزة فرنسا، ولكن لاحظ المحللون أنه لم تكن هناك فائدة تذكر من الاهتمام الصيني المتزايد، حيث تمول الجزائر معظم مشاريع التنمية، بينما ترسل الصين إلى الجزائر قدرا قليلا من التكنولوجيا أو الخبرات.

هناك مخاوف من استخدام التكنولوجيا الصينية كباب خلفي لأجهزة الأمن والعمليات الحكومية في دول شمال أفريقيا فلم يعد استخدام تقنية التجسس الخاصة بشركة هواوي الصينية التي استخدمتها الجزائر سراً

وفي الجانب الآخر، عزز كل من المغرب وتونس تجارتهما مع الصين، حيث تحتل الصين الآن المرتبة الثالثة في كلا البلدين، بعد فرنسا وإسبانيا. وكان للصين تواجد كبير في ليبيا، في بداية الانتفاضة في عام 2011، حيث أدارت حوالي 75 شركة و50 مشروعًا للبنية التحتية، واستعانت بأكثر من 36 ألف عامل صيني وعقود بقيمة 20 مليار دولار تقريباً، وفي حين أن الحرب الأهلية وقفت حجر عثرة أمام الكثير من الأنشطة الاستثمارية الصينية، لكن بكين أظهرت حرصها على المساعدة في تطوير البنية التحتية في فترة ما بعد الحرب.

وفي حين كانت استثمارات الصين في مبادرة الحزام والطريق ضخمة، إلا أن الجزء الأكبر من اهتمام الصين في المنطقة كان في الواقع متمركزا على القوة الناعمة، فعلى الصعيد الدبلوماسي، استفادت دول شمال أفريقيا من منتديين إقليميين وهما، منتدى التعاون الصيني العربي الذي تأسس في عام 2004 ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي تأسس في عام 2006. ويسمح كل منتدى من تلك المنتديات لمسؤولي شمال أفريقيا بالمشاركة في حوار منتظم ورفيع المستوى مع المسؤولين الصينيين.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الصين بشراكة استراتيجية شاملة مع الجزائر منذ عام 2014 وشراكة استراتيجية مع المغرب منذ عام 2016، ومن خلال تلك الشراكات، تمكنت الصين من تحقيق "توازن ناعم" ضد الغرب وروسيا.

وفي مجال التعليم، أصبحت منطقة شمال أفريقيا موطنا لأربعة معاهد كونفوشيوسية، ثلاثة في المغرب وواحد في تونس، بالإضافة إلى فصل دراسي لكونفوشيوس في تونس، كما تم تصميم المعاهد للترويج للغة والثقافة الصينية، ولكن تم انتقادها لترويجها للدعاية الصينية وتلاعبها بالحريات الأكاديمية.

وتعتبر السياحة أداة مهمة أخرى للقوة الناعمة الصينية، حيث خفف كل من المغرب وتونس من قيود التأشيرات على السياح الصينيين على مدى السنوات العديدة الماضية، مما زاد من عدد السياح الصينيين، وقفز عدد السائحين الصينيين في تونس من 8 آلاف سائح في عام 2016 إلى 20 ألف سائح في عام 2017، واستضاف المغرب 43 ألف سائح صيني في عام 2016، وخمسة أضعاف ذلك العدد عام 2019.

وفي حين أن القوة الناعمة لا تزال المجال المهيمن لتدخلات الصين في المنطقة، إلا أن هناك العديد من المشاريع العملية والواقعية أيضا، فقد أدى استثمار الصين في الكابلات البحرية (مثل كابل هانيبال بين تونس وإيطاليا والكابل بين ليبيا واليونان) إلى توفير البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية الهامة في المنطقة.

ولكن هناك مخاوف من استخدام التكنولوجيا الصينية كباب خلفي لأجهزة الأمن والعمليات الحكومية في دول شمال أفريقيا، فلم يعد استخدام تقنية التجسس الخاصة بشركة هواوي الصينية سراً، حيث أفادت الأنباء أن الجزائر استخدمت تقنية التجسس الخاصة بشركة هواوي.

وشمال أفريقيا، وتحديدا الجزائر، هي أيضًا وجهة رئيسية لصادرات الأسلحة الصينية، فبين عامي 2010 و2020، استقبلت الجزائر وحدها ما يقرب من 30 في المئة من مبيعات الأسلحة الصينية إلى قارة أفريقيا، بينما لا يزال المغرب يشتري الجزء الأكبر من أسلحته من الولايات المتحدة، إلا أن الصين تعمل على توسيع تعاونها العسكري معه. كما تعمل بكين على توطيد العلاقات مع تونس، وبعد اللقاء الذي جمع بين وزيري الدفاع الصيني ونظيره التونسي في عام 2019، قال البلدان إنهما يرغبان في تعزيز التعاون العسكري بينهما. وفي هذا الصدد، ستشعر بكين بالامتنان من ردة الفعل الأميركية الصامتة تجاه فرض الرئيس قيس سعيد حالة الطوارئ في البلاد.

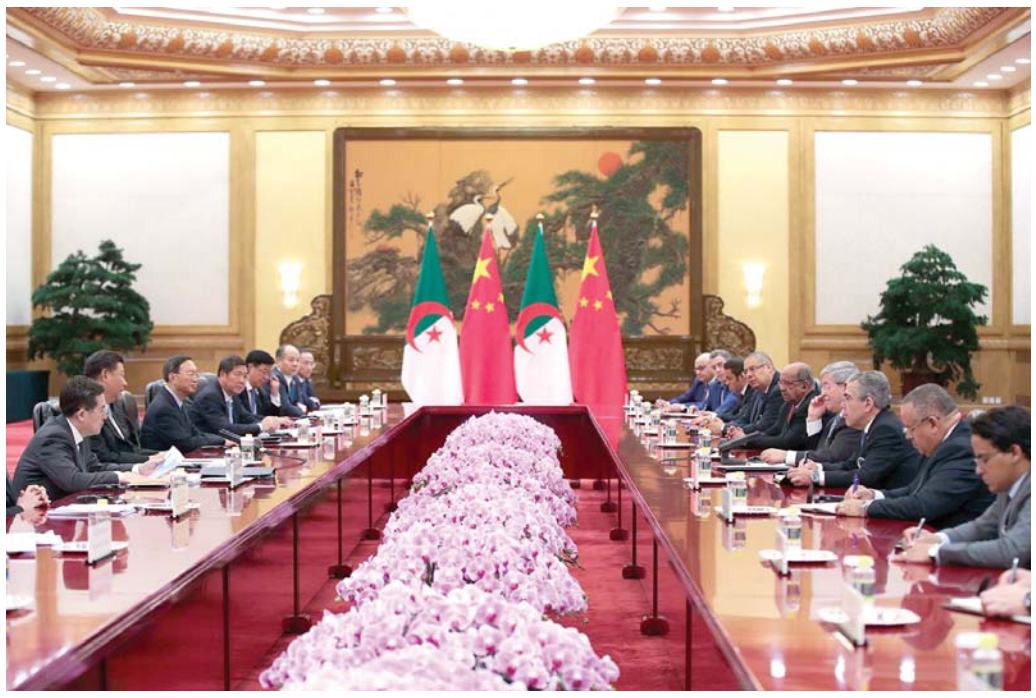

ولكن ما الذي تجنيه شعوب شمال أفريقيا من عمل حكوماتها بالشراكة مع الصين؟ فمن المؤكد أن الصين لا تعمل في مجال تعزيز أو حتى الترحيب بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية اللازمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي طويل المدى الذي من شأنه تحسين الحياة اليومية لسكان شمال أفريقيا، كما لا تجلب استثمارات الصين العديد من الوظائف، حيث تفضل الشركات الصينية عادة استقدام عمال صينيين، وقد تكون السياحة هي الفائدة الوحيدة في هذا الجانب، على الرغم من أنه من المستحيل تحديد المدة التي قد يستغرقها التعافي من جائحة كوفيد – 19. وإجمالاً، يبدو أن المستفيد من العمل المشترك ما بين الصين وشمال أفريقيا هو الجانب الصيني.

والأفضل لشمال أفريقيا هو إعادة الالتزام الأميركي – الأوروبي للمنطقة، وهو الأمر الذي قد يوفر حوافز ملموسة لمساعدات التنمية المرهونة بالإصلاحات السياسية، ولكن مع تركيز الحكومات الغربية على خطط الإنفاق المحلي الخاصة بها وعلى التعافي من فايروس كورونا، فمن المرجح أن عملية التواصل والتمويل الصيني المستمرة سترسخ النفوذ الصيني في المنطقة على المدى المنظور.

هل بقي شيء من مشاعر الفخر بالطب في الأردن

شاكر رفايعة
إعلامي أردني

يختلط الحديث في الأردن بين الرعاية الصحية اللائقة بالناس والسياحة العلاجية الضرورية للاقتصاد، في نقاش تعلوه نفس العناوين التي تحولت إلى ما يشبه شعارات وطنية تتردد منذ عقود عن تميز المملكة في الخدمات الطبية على مستوى الشرق الأوسط.

الأرقام الرسمية تقول إن ثلث الأردنيين غير مشمولين بالتأمين الصحي. الشكاوى تتزايد على مراكز تقديم الرعاية الطبية. المستشفيات العامة تعاني في الغالب من نقص الأسرّة. الأخبار تتوالى عن الإهمال والأخطاء الطبية القاتلة.

يُنفق الأردن 3.5 مليار دولار سنويا على قطاع الصحة في ما يعادل حوالي تسعة في المئة من حجم الاقتصاد، وهو رقم تقول الحكومة إنه مرتفع نسبيا. وتتكفل بتقديم الرعاية الطبية أجهزة وزارة الصحة والمستشفيات التابعة للجيش وللجامعات الحكومية بالإضافة إلى المؤسسات الصحية في القطاع الخاص.

لا بد أن تدل هذه النظرة العامة على أن ثمة مواطن خلل واضحة في هيكلية النظام الصحي، وفي الحفاظ على القدرات والكفاءات الطبية وإدامتها، وغياب التعامل بطريقة جدية واستراتيجية وتكاملية مع منظومة تقديم الرعاية الطبية في المملكة.

من المحزن والمحرج أننا لا نزال نتحدث عن "تميز" القطاع الطبي في الأردن، في حين يخطف الموت الأطفال داخل المستشفيات بسبب أخطاء في التشخيص أو تأخر في تقديم الخدمة أو لاعتبارات بيروقراطية بحتة.

ومن المؤسف أن تتبخر السمعة الجيدة إقليميا للقطاع الطبي الأردني التي بنيت على مدى عقود وساهمت فيها أجيال من الأطباء والممرضين والعاملين في الحقل الصحي، لتتحول إلى كرة ثلج من المشاكل والصعوبات والقصص المؤلمة.

ثم إن فكرة التمايز مع دول الإقليم في المجال الطبي لم تعد صالحة للتطبيق. فهل تصح المقارنة الآن بين الأردن المستقر نسبيا من الناحية الأمنية وجواره الذي يشهد حروبا واضطرابات منذ سنوات طويلة في سوريا والعراق ولبنان، أو المقارنة مع دول الخليج الغنية التي دأبت في العقود الأخيرة على إصلاح أنظمتها الصحية وبناء القدرات في مجال الرعاية الطبية؟

هل من المعقول أن تتجرد مشاعر الفخر الوطني من كل ما هو واقعي ونبقى في حالة إغماض عن مشاكل القطاع الصحي مرددين نفس العبارات الجاهزة التي ربما كانت تصلح في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي عن تميز الخدمة الطبية في الأردن حين كانت الدنيا غير الدنيا والناس غير الناس؟

"العبرة في مَن ثبت وليست في من سبق". لعل هذه المقولة تلخص الوضع الحالي لخدمات الرعاية الطبية في المملكة وتقودنا إلى تشخيص مشاكل القطاع الصحي على أمل الخروج من الحلقة المفرغة التي دائما تبدأ بـ"كان الأردن أفضل في كذا.." وتنتهي بخيبة الأمل إزاء الواقع الفعلي الذي يلمسه الناس.

رغم الاهتمام الملكي بالسياحة العلاجية والخطط المتعاقبة لإنقاذها إلا أن مشاكل القطاع لا تزال قائمة وفيها نفس الشكل من العقبات التي تعطل النظامين الصحي والسياحي عن التطور وتحول دون مواكبة العصر

لن تجد أكثر من الدراسات التي تحلل وترصد علل النظام الصحي في الأردن ابتداء من الضعف الهيكلي، وليس المطلق، في أرقام الإنفاق العام، مرورا بالترهل الإداري إلى غياب الاستقرار عن قيادات المنظومة الصحية في البلد الذي شهد تغيير 14 وزيرا للصحة خلال السنوات العشر الأخيرة.

وربما تكفيك وقفة في أحد المستشفيات أو المراكز الطبية العامة لتلاحظ جانبا من الخلل الذي يظهر في شكل اكتظاظ على عيادات الأطباء وضعف في البنية التحتية بينما تلوح وجوه يائسة أو مقهورة أو مغلوبة على أمرها من المرضى وذويهم.

لا توجد أسرّة وعلى المريض الانتظار لأيام في قاعات الطوارئ. الطبيب الاختصاصي غير متوفر حاليا. لا يوجد الجهاز الفلاني وينبغي تحويل المريض إلى جهة صحية أخرى، أو أن الجهاز موجود لكن الموعد بعد عدة أشهر. لا يمكنك الاستفادة من الخدمة الطبية لأنك غير مؤمّن صحيا. كل هذه العبارات التي تقال على مسامع المرضى أصبحت شائعة الاستخدام من قبل مقدمي الرعاية الطبية العامة في الأردن.

وسط هذه الضغوط على القطاع الصحي الحكومي، يلجأ البعض إلى المستشفيات الخاصة ذات الخدمات المكلفة وهم يعلمون أنها ليست بأفضل حالا ولكن لا خيارات. وهكذا يكون الضغط الأشد من نصيب المواطن الذي يقع بين فكي كماشة: تدني مستوى الخدمة الطبية العامة والتعرض للاستغلال المالي في المستشفيات والعيادات الخاصة، حيث تضعف الرقابة الحكومية.

في الجانب الآخر، تعاني السياحة العلاجية من تراجع حاد منذ ما قبل انتشار فايروس كورونا وتحمل معها ملامح من أزمة النظام الصحي ومشاكل قطاع السياحة وترهل الجهاز الحكومي، وشيئا من عبارات الفخر إياها.

منذ أعوام ونحن نسمع أن الأردن في المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط والخامسة عالميا في مجال السياحة العلاجية لكن الواقع يقول إن المملكة صارت تخسر مئات الملايين من الدولارات سنويا كفرص ضائعة يمثلها ما ينفقه السياح الذين يبحثون عن الاستشفاء والنقاهة.

رغم الاهتمام الملكي بالسياحة العلاجية والخطط الحكومية المتعاقبة لإنقاذها، إلا أن مشاكل القطاع لا تزال قائمة وفيها نفس الشكل من العقبات والعراقيل التي تعطل النظامين الصحي والسياحي عن التطور وتحول دون مواكبة العصر.

الأحرى بنا الآن أن نزيل غمامة الفخر الوطني عن أعيننا ولو لبعض الوقت، ونعترف بالبقع القاتمة المزمنة التي تشوّه صورة الرعاية الصحية في الأردن ثم نضعها في سياقات الحل والمعالجة ضمن رؤية شاملة وقابلة للتنفيذ.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk